وأخيراً أقر جدول الأعمال

مأزق الترسانة النووية الإسرائيلية يعرقل مؤتمر نيويورك عشرة أيام

□ ،، نيويورك/الأمم المتحدة/وكالات الأنباء..

تبنت الدول الـ١٨٨ المجتمعة في نيويورك في مؤتمر مخصص لتنشيط معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية جدول الأعمال منهية بذلك خلافات استمرت عشرة أيام كانت تحول دون بدء المناقشات.

وقال رئيس المؤتمر الدبلوماسي البرازيلي سيرجيو دوراتي في جلسة عامة عقدت في هذه المناسبة : أن مراجعة المعاهدة ستجرى في ضوء قرارات مؤتمرات المتابعة السابقة، لكنها ستتيح مناقشة أي موضوع ترغب الدول الأعضاء في طرحه.

ويشكل هذا التصريح تنازلاً لمصر وبلدان أخرى كانت تطالب بإدراج نتائج مؤتمرات المتابعة السابقة للحد من الانتشار النووي التي تعقد كل خمس سنوات منذ البدء بتطبيق المعاهدة في ١٩٧٠م في المناقشات التي ستجرى هذه السنة.

وكان اصرار مصر على التزام تعهدات سابقة في نزع السلاح النووي. قطعتها دول تمتلك أسلحة نووية يحول دون الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر الذي افتتح في الثاني من مايو ويفترض أن يستمر طوال الشهر الجاري.

أما الولايات المتحدة فتأمل في المقابل أن تتركز أعمال المؤتمر على الدول المارقة التي تشجع على الانتشار النووي.

وحول التأخير ستة أيام الذي نجم عن هذا الخلاف قال الخبير في إزالة الأسلحة في منظمة جرينبيس للدفاع عن البيئة وليام بيدن لوكالة الصحافة الفرنسية: إنها بداية سيئة للمؤتمر ومؤشر سيء حول موقف العالم من عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأضاف: لكن على الأقل أصبحنا الآن قادرين على مناقشة مواضيع بدلاً من مجرد كلمات.

ويدور المازق الخاص بجدول أعمال المؤتمر حول إسرائيل التي يقدر أنها تملك نحو ٢٠٠ رأس نووية لكنها لم تعترف بذلك أو تنفيه ولم تنضم مطلقاً إلى معاهدة حظر الانتشار النووي.

ودعا مجلس الأمن الدولي دوما إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وقال مندوب مصر لدى الأمم المتحدة ماجد عبدالعزيز: إن الولايات المتحدة والقوى الأوروبية كانت قد طمأنت العالم العربي على أنها ستعمل على ضم إسرائيل للمعاهدة.

وقال عبدالعزيز لرويترز لكن هذا لا يحدث".

وجاء الاتفاق بعد أن مر بالفعل نصف الوقت المخصص للمؤتمر وهو أربعة أسابيع لإعادة النظر في معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ١٩٧٠م والذي تعثر بسبب اقتراح لمصر يتضمن قضية الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في جدول أعمال المؤتمر.

وتوصل المؤتمر برئاسة البرازيلي سيرجيو دوارتي إلى حل وسط أضاف ملحوظة إلى جدول الأعمال المقترح يشير إلى ورقة منفصلة تقول: إن ما حدث في المؤتمرات السابقة والتي نوقشت فيها منطقة الشرق الأوسط يجب أن "يوضع في الاعتبار".

وقال دوارتي لرويترز "إنها معجزة الدبلوماسية. الخطوة التالية هي تنظيم العمل وأمل أن يحدث ذلك سريعاً".

واضاف قوله "أريد أن يصدق المؤتمر على إعلان يعزز معاهدة حظر الانتشار النووي في كل المجالات لكن هذه لن يكون سهلاً".

وتحدث في المؤتمر ممثلو ١٥ منظمة غير حكومية تجمعوا في حركة اطلقوا عليها اسم ابوليشن ٢٠٠٠ وتسعى إلى التخلي عن كل أشكال الطاقة النووية.

وبين هؤلاء الناشط الأمريكي دانيال ايلسبرج المحلل العسكري السابق الذي أثار اهتمام الأمريكيين في ١٩٧١م بتسليمه الصحف ملفات البنتاجون الشهيرة التي تتضمن النشاطات العسكرية الأمريكية في فيتنام.

وكان ايلسبرج يعمل في الستينات في مكتب قيادة ومراقبة الأسلحة النووية والتخطيط لحرب نووية في وزارة الدفاع الأمريكية وقد عبر عن أسفه ، لأنه لم يكشف الأسرار النووية لبلاده كما فعل الخبير الإسرائيلي السابق موردخاي فعنونو.

وقال كنت في موقع يسمح لي بأن أفعل ما فعله فعنونو وأبلغ بلادي والعالم بالجنون في خططنا الحربية التي لم تتغير حتى الآن.

وأضاف أنه يشعر بأسف عميق ، لأنه لم يكشف الأسرار النووية على الرغم من خطر ادخاله السجن كما حدث لفعنونو.

وقالت هيلن كالديكوت من معهد ابحاث السياسة النووية: ان معاهدة عدم الانتشار النووي تعاني من ثغرة أساسية ، لأنها تشجع على انتشار لاستخدام المدني للقطاع النووي الذي يشجع بدوره على انتشار الأسلحة النووية.

ويجري المؤتمر بينما تؤكد الولايات المتحدة أن كوريا الشمالية التي انسحبت من المعاهدة في ٢٠٠٣م تستعد لإجراء تجربة نووية.

كما أعلن مسؤول نووي إيراني أمس أن إيران قررت استئناف جزء مهم من نشاطاتها لتحويل اليورانيوم التي علقت في نوفمبر بطلب من الأوروبيين ، موضحاً أن الإعلان عن موعد الاستئناف وشيك.

وقال غلام رضا آغا زاده نائب الرئيس الإيراني رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية للتلفزيون الحكومي: على أساس قرارات اتخذناها سنستأنف جزءاً من النشاطات النووية المعلقة.

بوش يحاول طمأنة الكونجرس حول متانة علاقته مع بوتين

■ واشنطن/ اف ب/

حرص الرئيس الامريكي جورج بوش الذي عاد إلى الولايات المتحدة في ختام جولة اوروبية على طمأنة مسؤولي الكونجرس إزاء متانة علاقته مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقال بوش أمام رؤساء الغالبية الجمهورية والاقلية الديمقراطية الذين جمعهم في البيت الابيض لاطلاعهم على نتائج رحلته أن الجلوس في الساحة الحمراء ومشاهدة مسيرة محاربين قدامى من الحرب العالمية الثانية كان امرا رائعا.

واضاف: كنت جالساً إلى جانب صديق ، روسيا ليست عدوتنا ،روسيا صديقتنا علينا العمل معا من أجل السلام.

لكن الصحافة الامريكية أبدت شكوكاً حول النتائج الملموسة للزيارة.

وكتبت نيويورك تايمز في افتتاحيتها الابرعاء أن القلق الرئيسي للولايات المتحدة في ما يتعلق بروسيا هو خطر انتشار الأسلحة وعلى الارض يبدو أنه لم يتم تحقيق شيء.

واضافت أن روسيا وليس لاتفيا أو جورجيا هي التي لا يزال لديها أكثر من عشرة الاف رأس نووية ومخزون كبير من المواد التي يمكن استخدامها في صنع اسلحة نووية.

وروسيا ايضا هي الدولة التي يمكن أن تؤدي رغبتها في ملاطفة ايران أو الضغط عليها إلى ردع هذه الدولة عن القيام باخر خطوات تخولها أن تصبح قوة نووية.

وخلال جولته توجه بوش إلى لاتفيا وجورجيا حيث احتفل بالديموقراطيات الاوروبية الجديدة المنبثقة عن الكتلة السوفياتية السابقة.

ولم ترق هذه الزيارات للكرملين خصوصا في وقت كان يحيي فيه بوتين أهمية إرث الاتحاد السوفياتي السابق مع احتفالات الانتصار على النازية عام ١٩٤٥م.

وحضر الرئيس الامريكي العرض في الساحة الحمراء حيث تكثفت الاعلام التي تحمل المنجل والمطرقة مع بث اغان من الحقبة السوفياتية.

وشكوك الولايات المتحدة الامريكية حول الرغبة الفعلية لدى فلاديمير بوتين في تطوير ديمقراطية في روسيا كثيرة، وحرص الرئيس الامريكي على وضع عرض ٩ مايو في سياقه التاريخي.

وقال :اتذكر حين كنت صغيرا واشاهد عرض الصواريخ في الساحة الحمراء وهانا اليوم جالس في الساحة الحمراء وأحيي الناس الذين قتلوا لدحر النازية. وفي لاتفيا وجورجيا قارن بوش بين الاحتلال النازي لاوروبا والاحتلال السوفياتي ،وخلال زيارته إلى جورجيا أكد الرئيس الامريكي أن انضمام هذه الدولة إلى حلف شمال الاطلسي مرتبط بتسوية مسألة الاقليات الانفصالية في ابخاريا واوسيتيا الجنوبية سلميا.

بكين تعرض إجراء محادثات مع تايوان على أساس اتفاق ٩٢

■ ،، بكين/وكالات/

قدم رئيس الحزب الشيوعي الصيني هو جين تاو عرضا جديدا أمس الخميس لبدء حوار مع رئيس تايوان شن شوي بيان بعد أسبوع من قيام واشنطن بحث بكين على التعامل مع الحزب الحاكم في الجزيرة.

كان هو يتحدث في اجتماع مع جيمس سونج زعيم حزب "الشعب أولا" المعارض في تايوان الذي يزور الصين بعد شهرين من تمرير البرلمان لقانون يطالب باستخدام وسائل "غير سلمية" بما فيها الحرب إذا اعلنت الجزيرة التي تتمتع بحكم ذاتي الانفصال.

وخلال الاجتماع أبلغ هو الزائر التايواني سونج بأن اتفاقية تم التوصل اليها بين مفاوضين صينيين وتايوانيين في عام ١٩٩٢م بأن الاراضي الصينية والجزيرة تشكلان "صينا واحدة" تمثل الاساس السياسي للحوار.

وقال هو دون أن يذكر بالاسم شن المؤيد للاستقلال "بغض النظر عن أي اسم أو حزب سياسي وبغض النظر عما قاله أو فعله هو أو ذاك فنحن مستعدون لإجراء محادثات بشأن تطوير العلاقات عبر المضيق طالما كان هو أو ذاك يعترف بمبدأ "صين واحدة وبالاجماع الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٢م".

ورفض شن الذي فاز برئاسة الجزيرة في عام ٢٠٠٠م بعد خمسة عقود من حكم القوميين الصينيين قبول ما يعرف باسم اجماع ١٩٩٢م قائلا أن الجانبين في ذلك الوقت اتفقا فقط على الاختلاف.

وفي محادثة هاتفية في الأسبوع الماضي حث الرئيس الامريكي جورج بوش الزعيم الصيني هو الذي يجمع بين منصبي الرئيس وزعيم الحزب على مواصلة الجهود لاقامة حوار مع شن.

وقال سونج الابرعاء في كلمة اذيعت على الهواء ان الصين وتايوان يجب ان يتخليا عن الشعارات والبنادق وان يبحثا عن حل مقبول من الجانبين لأن السلام هو خيارهما الوحيد.

وتأتي زيارة سونج للصين بعد لين تشان الذي أصبح في الشهر الماضي أول زعيم للقوميين الصينيين الذين حكموا الصين كلها في وقت من الاوقات يزور الاراضي الصينية منذ عام ١٩٤٩م.

وتوصل الحزب الشيوعي الصيني وحزب الشعب أولا المعارض التايواني إلى توافق هنا أمس الخميس بأنه سيتم "تجنب الصراعات العسكرية بصورة فعالة" ما دامت تايوان لا تسعى إلى "الاستقلال".

أصدر الحزبان البيان عقب محادثات استمرت ساعة بين زعيمي الحزبين هو جين تاو وجيمس سونغ، هي الأولى في التاريخ.

ويقول البيان: إن الحزبين يتوقعان أن تلتزم السلطات التايوانية بجدية بوعد "اللاءات الخمس" والاضطلاع بالالتزام بعدم السعي "لاستقلال تايوان القانوني" من خلال تغييرات دستورية.

وقال البيان: إن اقتراح "استقلال تايوان" قد أضر بمشاعر الشعب على جانبي مضيق تايوان وأعاق تنمية العلاقات التعاونية الطبيعية والمفيدة للجانبين عبر المضيق، وأضر بشدة بالأمن والاستقرار عبر المضيق وفي منطقة آسيا/الباسيفيك بشكل عام.

كما أعرب الحزبان عن "رفضهما الحازم" لأي أنشطة تهدف إلى الاستقلال الرسمي للمقاطعة الجزيرة وادخال "تغييرات دستورية من خلال استفتاء".

ويقول البيان، الذي تمت تلاوته خلال مؤتمر صحفي في بكين وفد حزب الشعب أولا الذي يزور حاليا البر الرئيسي الصيني، إن الحزبين سوف يعملان سويا لتعزيز تاسيس إطار للسلام عبر المضيق والإنهاء الرسمي لحالة العداء من خلال المشاورات والمفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق سلام.

وسوف يعملان سويا من أجل تأسيس آلية ثقة عسكرية متبادلة للحفاظ على السلام والأمن عبر المضيق من أجل تنمية سلمية ومستقرة للعلاقات عبر المضيق.

ويدعو البيان الجانبين عبر المضيق إلى استئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن واتخاذ إجراءات ملموسة لحل القضايا المهمة محل الاهتمام المشترك على أساس الاحترام المتبادل والسعي لأرضيات مشتركة وفي الوقت ذاته تنحية الخلافات جانبا.

ويتعين احترام "توافق ١٩٩٢م" وإجراء محادثات سلام عبر المضيق على أساس التوافق، الذي يشدد على مبدأ صين واحدة وتنحية التباينات بخصوص الدلالات السياسية المحددة لـ "صين واحدة".

إشارات تركية بالموافقة

المحكمة الاوروبية تطالب بإعادة محاكمة أوجلان

■ ستراسبورج ، أنقرة/ وكالات الانباء

أصدرت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان حكما أمس الخميس جاء فيه ان المحاكمة التي اجرتها تركيا في عام ١٩٩٩ للزعيم الكردي عبد الله اوجلان كانت غير عادلة مما يضع ضغوطا على أنقرة لكي توافق على إعادة محاكمته.

والحكم الذي صدر في مدينة ستراسبوج الفرنسية غير ملزم لكنه يمكن ان يسبب مشاكل سياسية للحكومة التركية التي تحاول الوفاء بمعايير الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي بما فيها المعايير الخاصة بحقوق الانسان.

وقال القضاة في بيان قراوه في المحكمة "مقدم الطلب لم يحاكم أمام هيئة محلفين مستقلة وغير منحازة".

ويقضي أوجلان حكما بالسجن مدى الحياة وهو النزيل الوحيد في سجن بجزيرة تركية بعد أن أدين بانه كان العقل المدبر وراء تمرد انفصالي قتل فيه ٣٠ الف شخص على الاقل في الثمانينات والتسعينات.

ومازال الحكم يحتاج لموافقة مجلس أوروبا وهو أكبر مراقب لحقوق الانسان في اوروبا لكنه يضع ضغطا كبيرا على انقرة لكي تعيد محاكمة اوجلان.

وقال وزراء قبل الحكم ان صدور حكم يؤيد إعادة محاكمة أوجلان سيفجر مشاعر قومية في تركيا وان هذا قد يجهض خطط بدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي في اكتوبر القادم.

وسجن اوجلان لنحو ست سنوات بعد أن ادين في تهمة "الخيانة من خلال الانفصال".وتم تخفيف حكم بالإعدام إلى السجن مدى الحياة بعد أن ألغت تركيا عقوبة الاعدام في عام ٢٠٠٢م تمشيا مع متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي.

ويراقب الاتحاد الاوروبي هذه القضية عن كثب وهو يستعد لمحادثات الانضمام مع تركيا.

وتأمل أنقرة في الانضمام إلى الكتلة الغنية خلال عقد أو نحو ذلك لكن يجب ان تفي بالمعايير الصارمة التي تتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية.

ويؤكد الحكم الذي صدر أمس حكما "أصدرته المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان في عام ٢٠٠٣م . وكانت تركيا قد قدمت طعنا في ذلك الحكم.

وفي أنقرة قالت تركيا أمس الخميس انها ستفعل "ما يتعين عليها" ان تفعله" بعد أن قضت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان بأن محاكمة عبد الله أوجلان في عام ١٩٩٩م لم تكن محاكمة عادلة وبالتالي أشارت إلى استعداد أنقرة لإعادة محاكمة زعيم التمرد الكردي.

وقال جميل جيجيك المتحدث باسم الحكومة التركية مخاطبا الشعب التركي :انه لا حاجة للخوف من اطلاق سراح أوجلان وانه يجب ان يثق الشعب في الدولة وفي أجهزتها القضائية في التعامل مع القضية بطريقة مناسبة.

إلى ذلك أعلن نائب رئيس الحزب الحاكم في تركيا أن أنقرة ستحترم مبادئ دولة القانون وستعمد إلى تعديل قوانينها لإعادة محاكمة الزعيم الكردي عبدالله أوجلان كما طلبت أمس المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان.

وقال دنغير مير محمد فرات نائب رئيس حزب العدالة والتنمية في مؤتمر صحافي أن الجمهورية التركية دولة قانون منفتحة وتتعهد بأن تفعل الضروري الذي يتطلبه القانون.

وقال فرات أن السلطات القضائية التركية ستقرر كيفية متابعة الملف مؤكدا أن هذا الاجراء قد يتطلب بعض التعديلات على القوانين.

واعتبر أن اعتراض محكمة ستراسبروج يتعلق خصوصا بعيوب اجرائية ولا يحتج على جوهر الحكم الصادر بحق أوجلان بتهمة الانفصال والخيانة.

وتابع المسؤول أن القضية ستبحث أمام لجنة وزراء مجلس اوروبا التي تحقق في ما إذا قامت الدولة المتهمة بانتهاكات بإتخاذ الاجراءات اللازمة بما يتوافق مع قرارات المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان.

وقال: نفهم أن هذه العملية قد تستغرق وقتا يصل إلى سنة.. موضحا أن حكومة حزب العدالة والتنمية ستقوم بكل التحركات السياسية اللازمة مشددا على تطلع بلاده للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي.

لكنه ألمح إلى انه حتى في حال محاكمته مجددا سيواجه العقوبة نفسها.

واضاف أن هذا الملف مغلق في ضمير الشعب التركي واي محاكمة جديدة في حال حصولها لن تكون سوى قضية اجرائية.

وكانت العقوبة الصادرة بحق زعيم حزب العمال الكردستاني خففت إلى السجن المؤبد عام ٢٠٠٢م بعد الغاء عقوبة الاعدام في تركيا ضمن اجراءات عديدة اعتمدتها أنقرة في مجال الديمقراطية في إطار تطلعاتها الاوروبية.

إسلام آباد:

السلام الدائم بين الهند وباكستان ضرورة لتعزيز اقتصاديهما

■ ،، كانبيرا/(رويترز)

قال وزير الخارجية الباكستاني خورشيد محمود قصوري أمس: ان باكستان والهند ستخسران في سباق الاقتصاد العالمي إذا لم يتمكن الجاران النوويان من تعزيز سلام دائم. ورغم أن اقتصاد كل من البلدين ينمو بقوة حيث توقعت الهند معدل نمو نسبته ٧٪ حتى نهاية مارس عام ٢٠٠٦م وتستهدف باكستان تحقيق معدل نمو نسبته ٧,٥٪ في عام ٢٠٠٤م / ٢٠٠٥م قال قصوري ان التوترات تبعد المستثمرين الاجانب.

وقال قصوري لـ«رويترز» في مقابلة في مبنى البرلمان أثناء أول زيارة يقوم بها وزير خارجية باكستاني لاستراليا "كل المناطق في العالم تفوقت على جنوب آسيا". وقال: "في عام ١٩٤٧ كانت الهند تسبق جميع الدول في افريقيا وآسيا، وفي عام ١٩٦٢م / ١٩٦٣م كانت صادرات باكستان المصنعة أعظم من صادرات كوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند مجتمعة".

وقال قصوري الذي أجرى محادثات مع زعماء الحكومة الاسترالية قبل أول زيارة يقوم بها الرئيس الباكستاني بروبز مشرف في الشهر القادم: "واليوم لا وجه للمقارنة لاننا انشغلنا .. وأنا أكره أن اقول في سباق للتسلح .. لكن في توترات مستمرة".

والعلاقة المتوترة بين باكستان والهند تتركز على اقليم كشمير الواقع في منطقة الهيمالايا والذي تسبب في حربين من ثلاثة حروب بين الجارين منذ انفصال البلدين في عام ١٩٤٧م ومطالبة كل منهما بالسيادة على الولاية التي يغلب المسلمون على سكانها.

وزادت التوترات بين البلدين أكثر في عام ١٩٩٨م عندما أجريا تجارب اسلحة نووية صدمت العالم وأدت إلى فرض عقوبات من الولايات المتحدة تم رفعها بعد ذلك.

وقال قصوري: إن باكستان والهند تعملان بجد من أجل تحسين العلاقات وانهما وصلتا إلى نقطة تأملان عندها ان تكونا في طريق "يقود نحو سلام دائم".

واضاف: "توجد امكانات كبيرة جدا في جنوب آسيا، وسكان جنوب آسيا لديهم حافز كبير لكن لم تتوفر لهم بيئة مناسبة لتمكينهم في جنوب آسيا".

وتابع: "إذا تمكنا من اشاعة النظام في بيتنا في جنوب آسيا .. فإن القرن الواحد والعشرين لن يكون قرن آسيا فحسب وانما سيلعب جنوب آسيا دورا بالغ الاهمية في ذلك القرن".

وتحسنت العلاقات بين باكستان والهند في الشهر الماضي عندما أعاد البلدان خدمات الحافلات بين جانبي كشمير الهندية والباكستانية وأعادا توحيد أسر على جانبي الحدود بعد أكثر من نصف قرن من الانفصال.

وقال قصوري: ان مستوى الثقة بين باكستان والهند تطور إلى نقطة يعتقد ان الخطوة التالية هي السماح لسكان كشمير في الجانبين بالحديث مع بعضهم البعض، ثم المرجو ان يتمكن شعب الهند وباكستان وشعب كشمير من التوصل إلى حل سلمي.